

مَجَلَّةُ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ



جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ

أذار ١٩٨٦ م

ظَاهِرَةُ تَخْطُّةِ النُّحْوِيِّينَ للفصحاء والقراء

عبد الجبار علوان النائلة

كلية الآداب — جامعة الموصل

بسم الله الرحمن الرحيم . وبه نستعين

يلاحظ دارس النحو ظاهرة تتمثل في قيام قسم من النحويين البصريين أو الذين ساروا على مذهبهم وجاءوا بعدهم من نحاة الأقاليم الاخرى ، بتخطئة عرب فصحاء في لغتهم أو قراء مشهود لهم بالفضل والدراية ، قرأوا بقراءات صحيحة سنداً ورواية ، وذلك عن طريق قيامهم باخضاع اقوال اولئك العرب وقراءات اولئك القراء لاصول وضعت في البدء استناداً الى كلام العرب أنفسهم . وقد دعاني هذا الى دراسة هذه الظاهرة وتبيان اسبابها والدوافع التي دفعت النحاة الى سلوك هذه السبيل بهدف تنقيته من الشوائب . والله اسأل ان يوفقنا جميعاً لخدمة لغتنا العربية الشريفة .

من المتفق عليه بين دارسي النحو المحدثين انه لايجوز لأي نحوي يريد أن يضع نحو لغة ما أن يتدخل فيها ، أو يلزم أهلها باستعمال ما لم تعتده ألسنتهم من تعبيرات الكلام واساليبه ، وما وظيفة النحوي إلا رصد كلام ابناء تلك اللغة وتسجيل مايدور على ألسنتهم من كلمات وعبارات ووصفها ، ثم وضع قواعدها بعد استقراء تام للغة واستقصاء عميق لها ، فما القواعد النحوية الا مرآة تعكس خصائص اللغة واساليبها وعباراتها ، وقد وضع النحوي العربي في أول الأمر خدمة للغة العربية وحفظاً لها من الاختلال ، بعد ان ظهر اللحن وفشا ووقع الزيف في كلام العرب ، ثم كثر اللحن حتى قيل إنه وقع

في تلاوة القرآن الكريم ، كتاب العرب الاول ودستورهم ومعتمدتهم في امور الدين والدنيا ، وذلك بسبب اختلاطهم بالأعاجم بعد الفتوحات العربية الاسلامية في المدن التي انشئت بُعِيدَ الفتح كالبصرة - مثلاً - فقد كانت غاية واضعي النحو الأولين حفظ اللغة العربية وصيانتها ، فوضعوا النحو وسيلة لحفظ الكلام العربي من اللحن والخطأ . غير ان هذا العلم الذي كان في البدء وسيلة لخدمة اللغة ، صار بمرور السنين وبتأثر النحاة الذين ظهوروا في تاريخه بعلوم غريبة عن طبيعته بعيدة عن غايته عبثاً على اللغة ذلك ان قسماً من النحويين كانوا من المتكلمين الدارسين الفلسفة والمنطق أو من الاصوليين ، فأثر ذلك في تفكيرهم وفي ظروف معالجتهم المسائل النحوية ، فابتعد النحو قليلاً عن الغاية التي وضع من أجلها ، اذ أصبح قيداً للغة يتحكم فيها وفي السنة متكلميها من العرب الخالص ، فيخطئ النحويون من يأتي بقول مخالف فيهم أقيستهم وقواعدهم .

بعد ان قطع النحو مرحلة من تاريخه ظهر فيه اتجاهان لعلمائه ، اتجاها يؤثر السماع عن العرب ويكتفي به ويعده اصلاً مهماً من اصول النحو ، ويمثل هذا الاتجاه ابو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ويونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) ، فقد رأى أصحاب هذا الاتجاه أن ما وصل الى العلماء من نصوص لم تكن وافرة بحيث يمكنهم الاستناد اليها والحكم بالخطأ على ما جاء مخالفاً ، فلعل النص المخالف مما فات العلماء معرفته فجهاوه ، واتجاه آخر يؤثر القياس والتعليل ويتعدى فيها ويخطئ من يخالفها ، ويمثله عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) ، وتلميذه عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) . و بمرور الزمن ساد مذهب القياسيين المعالين ؛ وذلك بظهور الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ، فقد كان الخليل قياساً يجيد القياس ويمد اطنابه ، وفيه يقول ابو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) : « كان ،

سيد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه « (١) ، فقد استنبط من علم النحو ما لم يسبق اليه ، فقد كان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس (٢) وهكذا جعل نحاة البصرة ومن تأثر بمذهبهم النحوي للقياس شأنًا كبيراً — مقتدين بالخليل — في الأحكام المتعلقة بأمور اللغة . وها هو ذا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) يقول : « لأن أخطئ في خمسين مسألة مما باباه الرواية ، أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية » (٣) ، ووجدنا من النحويين من يقول : (٤) « اذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب ان يكون قياساً وعقلاً » .

ولست ممن يدعو الى إلغاء القياس جملة ، لأن القياس وسيلة من وسائل نحو اللغة وتطورها اذ كيف يتسنى لنا أن نسمع كل كلمة قالتها العرب ؟ « فما قيس على كلام العرب — كما يقول ابو عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ) — فهو من كلامهم » (٥) ، لأننا لم نسمع — كما يقول أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) — نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وانما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره . مثال ذلك أننا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب لكن الإغراق في القياس ، والقياس على ما لم يسمع البتة ، والإفراط في طلب العلة القياسية (٦) هو المضر باللغة ، وهو الذي قام به النحويون البصريون وبذلك أهملوا

(١) ابو الفتح بن جني ، الخصائص ١/٣٦١ .

(٢) ابن النديم ، الفهرست ص ٧٠ .

(٣) ياقوت الحموي ، معجم الادباء ٧/٢٥٤ .

(٤) هو ابو البركات الانباري في (لمع الادلة) ص ٩٩ .

(٥) جلال الدين السيوطي ، المزهرة ١/١١٧ .

(٦) العلة القياسية : أن يقال لمن قال : لم نصبت زيداً ب (ان) في قوله : ان زيداً قائم ؟ ولم يجب أن تنصب الاسم ؟ فما الجواب في ذلك ان يقول : لانها واخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحملت عليه فعملت

أقوالاً فصيحة صدرت عن العرب ، لأنها لم تخضع للقياس ، وخطأوا أصحابها ، وربما حكوا أشياء لم تصدر عن العرب طرداً للقياس . قال سيبويه (ت ١٨٨ هـ) (٧) : « هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح ، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب » . وقال مثل ذلك في « باب اضممار المفعولين اللذين تعدى اليهما فعل الفاعل » (٨) . وقد رفض سيبويه قياس النحويين هذا لأن السماع وهو اصل اهم من القياس لا يؤيده ، بدليل قوله : « وأما قول النحويين قد اعطاهوك واعطاهوني فانما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا لو تكلم به كان هيناً » (٩) . وقال ابن خالويه (١٠) (ت ٣٧٠ هـ) : « النهار الذي هو ضد الليل العرب لاتجمعه وإنما جمعه النحويون قياساً لا سماعاً » ، وقد أوضح الطبرسي (١١) (ت ٥٤٨ هـ) هذا بقوله : « وانما جمعت الليلة ولم يجمع النهار ، لأن النهار بمنزلة المصدر كقوله : الضياء يقع على الكثير والقليل » . ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) بقوله : « ولم يسمع من لسان العرب حذف « كان » وتعويض « ما » عنها وابقاء اسمها وخبرها الا اذا كان اسمها ضمير مخاطب (اما انت برأ فاقترب) كما مثل به ابن مالك ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ولا مع الظاهر ، والقياس جوازها كما جاز مع المخاطب » (١٢) . أرأيت كيف اخذوا يقيسون من غير سماع ؟ مع

باعماله لما ضارعته ، فالتصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الافعال ما قدم مفعوله على فاعله . الزجاجي ، الايضاح في علل النحوص ٦٤ .

(٧) ١ / ١٦٧ . (٨) الكتاب ينظر ١ / ٣٨٣ .

(٩) الكتاب ١ / ٣٨٣ .

(١٠) اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٩٧ .

(١١) مجمع البيان في تفسير القرآن ٥٧ / ٢ .

(١٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٨ .

أن اللغة لاتخضع دائماً للقياس ، وقد اقرّ هذا ابن جنبي اذ قال : « ومعاذ الله أن ندّعي ان جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً » (١٣) ، غير أن النحويين لم يروا ذلك فقياس العلة كان سبيلهم الى استيعاب مسائل اللغة واستقصائها ، ومن يقرأ « باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس » (١٤) ، يجد ابن جنبي قد أتى بأمثلة كثيرة مؤيداً وجهة نظره بأن العرب لاتسير دائماً في كلامها على وفق قياس النحويين الذي وضعوه للغة ، من ذلك مثلاً ماورد مطرداً في الاستعمال شاذاً عن القياس قول العرب : الحَوَكَةُ والخَوَنَةُ ، فهذا — كما يقول ابن جنبي — « من الشذوذ عن القياس على ما ترى ولكنه في الاستعمال جارٍ على ألسنة العرب الفصحاء ، ولكن لا يقاس عليه ، فلا يقال على هذا في جمع قائم : قَوْمَةٌ ، ولا في صائمه : صَوْمَةٌ » (١٥) . وقال ايضاً : « ومما رفضته العرب استعمالاً — وان كان مسوغاً قياساً — وذر ، وودع ، استغني عنها بـ (ترك) (١٦) ، ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وان كان القياس داعياً الى ذلك ومجوزاً له ، لكنّ العرب اجمعوا على التصحيح ، ليكون دليلاً على اصول ماغيّر من نحوه ، كاستقام واستعان فلم يقولوا استحاذ (١٧) ، وقال الفارابي اللغوي (١٨) (ت ٣٥٠ هـ) : « يقال : أَحْزَنَهُ يَحْزُنُهُ ؛ قال تعالى : (ولا يَحْزُنُكَ) (١٩) ، وهذا شاذ ، وكان القياس : يُحْزِنُهُ ولم يسمع ، ويقال : أَحْمَهُ الله من الحمّى فهو محموم والقياس : مُحْمَمٌ » .

(١٣) الخصائص ٤٣/٢ .

(١٤) ينظر الخصائص ٣٩١/١ - ٣٩٩ .

(١٥) الخصائص ١٢٣/١ .

(١٦) و (١٧) الخصائص ٣٩٢/١ و ٣٩٤ .

(١٨) الزهر ٢٣٠/١ .

(١٩) سورة آل عمران من الآية ١٧٦ .

ومما خالف القياس وسموه (شواذ الجمع) ما ذكره سيبويه (٢٠) : « قالوا : اراهط في رَهْط ، فجمعوا : فعَلَّ على أفعال ، والقياس يقتضي كونه جمع : أفْعُل ، نحو : أرهْط » . ومثل هذا كثير تجده مسطوراً في ثنانيا الكتب النحوية واللغوية ، وفيما ذكرناه دليل واضح على ان اللغة لاتخضع دائماً للقياس .

غير أن فريقاً من النحويين كانوا لا يقرّون تطوّر اللغة ونظروا إلى أبنيتها ومفرداتها انها في حالة كمال تام ، فلم يدرّكوا ان ماخالف القياس وامتنع عن قبول التأويل ودعوه بـ (الشواذ) لم يكن الا أثراً من آثار التطوّر ، أو بقايا من لغة عفا رسمها واندثرت معالمها ، والذي لا يؤمن بتطور اللغة كان طبيعياً أن يقف متصلباً امام أساليب وتعبيرات تخالف قياسه واصوله ويحاول عدم قبولها وتخطئة أصحابها .

تخطيء النحويين طائفة من العرب

من امثلة ذلك مادعوه بـ (الجر على الجوار) . قال سيبويه (٢١) : « مما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : هذا جحرٌ ضبٍ خَرِبٍ ، فالوجه الرفع وهو كلام اكثر العرب وأفصحهم في القياس ، قال الخليل : لا يقولون إلا : هذان جحرا ضب خربان ، من قبل أن الضبّ واحد والجحر جحران ، وانما يغلطون اذا كان الآخر بعدة الاولى وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً . وقال : هذه جحرةٌ ضبابٍ خربةٍ ، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا ، وتبع النحويون الخليل وسيبويه في تخطيء العرب في تعبيرهم هذا ، قال ابو البركات الانباري (٢٢) (ت ٥٧٥ هـ) : « وقولهم :

(٢٠) الكتاب ١٩٩/٢ . (٢١) الكتاب ٢١٧/١ .

(٢٢) الانصاف في مسائل الخلاف ٦٢٥/٢ وانظر قولاً مشابهاً لهذا قاله في

اسرار العربية ص ١٣٤ .

« جحرُ ضُبٍ خرب » محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ، لأنه ليس كل ما حكى عنهم [اي العرب] يقاس عليه ، على أن ابن جنى كان منصفاً فلم يذهب إلى تخطيء العرب ، وإنما حاول تأويل النص لكي ينسجم مع القياس النحوي – والتأويل مركب وطبيء يذل النحويون به كل أمر صعب – : إذ قال : « فما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بدىء هذا العلم والى آخر هذا الوقت ، مارأيته أنا في قولهم : هذا جحرُ ضُبٍ خرب . فهذا يتناوله آخر عن تال ، وتال عن ماضٍ على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه . . . وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيّةً على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لاغير . فاذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس ، وشاع وقبل ، وتلخيص هذا أن أصله :

هذا جحرُ ضُبٍ خربٍ جُحِرُهُ ؛ فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) وان كان في الحقيقة للجحر . . . ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجري وصفاً على ضب – وان كان الخراب للجحر لا للضب – على تقدير حذف المضاف . . . » (٢٣) .

ونسب سيبويه الغلط إلى العرب في غير موضع من كتابه ، وان ادّعى بعض المحدثين انه أراد بالغلط التوهم (٢٤) ، وهذا لايدفع ان سيبويه خطأهم صراحة . من ذلك مثلاً قوله (٢٥) :

(٢٣) الخصائص ١/١٩٢ – ١٩٣ .

(٢٤) هو محمد عبدالخالق عزيمة في فهارس كتاب سيبويه ص ٤٣ .

(٢٥) الكتاب ١/٢٩٠ .

« واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان » ، « وهو بذلك يقرر ان توكيد اسم إن والمعطوف عليه ينبغي أن يكونا جميعاً منصوبين لأنهما يتبعان منصوباً » (٢٦) ، غير ان العرب نطقت بخلاف ذلك . ومن ذلك ايضاً : « قوله ومن العرب من يقول : خمسة عشر وعشرون لغة رديئة » (٢٧) ، وكذلك قال : « فأما قولهم (مصائب) فانه غلط منهم ، وذلك انهم توهّموا أن مصيبة فعيلة وانما هي مفعلة » (٢٨) ، وقوله : « ومن العرب من يقول في ناب نويب فينجيء بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو اكثر ، وهو غلط منهم » (٢٩) . وقال الزمخشري (٣٠) (ت ٥٣٨ هـ) : « وقد حكى سيويه عن قوم فصحاء : من ابنك بالفتح وحكى في : من الرجل بالكسر وهي قليلة خبيثة » ، ولست ادري كيف تكون لغتهم خبيثة وهم قوم فصحاء ؟ ! أما كان الأجدر أن يجعل كلامهم حجة ؟

ويظهر ان تخطيء العرب في لغتهم صار فيما بعد سهلاً على النحاة فيما اذا سمعوا شيئاً مخالفاً لأقيستهم وقواعدهم ، فقد عقد ابن جنّي في خصائصه (باباً في اغلاط العرب) (٣١) ، ولولا خوف الإطالة لذكرت امثلة مما أوردها هناك . وقال ابن خالويه في شرح الفصيح :

« إن الفراء كان يجيز كسر النون في شتّان تشبيهاً لها بسيّان وهو خطأ بالإجماع . فان قيل : الفراء ثقة ولعله سمعه . فالجواب : ان كان الفراء

(٢٦) المدارس النحوية ص ٨١ .

(٢٧) الكتاب ٥١/٢ .

(٢٨) الكتاب ٣٦٧/٢ .

(٢٩) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٣٠) الزمخشري ، المفصل في علم العربية ص ٣٥٥ .

(٣١) ينظر الخصائص ٢٧٣/٣ - ٢٨٢ .

قاله قياساً فقد اخطأ القياس وان كان سمعه من عربي فان الغلط على ذلك العربي لأنه خالف سائر العرب وأتى بلغة غير مرغوب فيها » (٣٢) .
والحق ان جمهور الكوفيين وان لم يصدر عنهم قول بتخطيء العرب ، وكانوا يحترمون المسموع ويعدلون أقيستهم وقواعدهم بمقتضاه ، إلا أن أبا زكرياء الفراء (ت ٢٠٧ هـ) قام بتخطيء العرب والقراء لتأثره بالاصول البصرية كثيراً ، ومن اقواله : « وربما غلطت العرب في الحرف اذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز » (٣٣) . وهو يعني قولهم في منارة منائر وفي مصيبة مصائب وسيأتي تخطيئه للقراء .

إن القواعد يجب أن تسير واقع اللغة وتستخرج من كلام أهلها ، لأن نحاول إخفاء اللغة لقواعد وضعناها بأنفسنا وقياس اخترعناه ، ولكن النحاة حاولوا ذلك بكل طاقتهم فلم يفلحوا إذ اعترض سبيلهم ما لم يسمعه او لم يحسبوا له حساباً في قواعدهم ، قال المبرد (ت ٢٨٥ هـ) : « واعلم أن من العرب من يقول : الله لأفعلن » ، يريد الواو فيحذفها ، وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف باللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين وانما ذكرناه لأنه شيء مسموع » (٣٤) ، ومعنى قوله (مسموع) انه وارد عن العرب ، فعلام يهمل ؟ لأنه غير جيد في القياس ، ومتى كان القياس أهم من السماع ؟

إن للغة نظامها الذي تسير عليه ، ومنطقها الخاص بها ، فاللغة ظاهرة اجتماعية شأنها شأن أية ظاهرة في الوجود كالمأكل والملبس ونظام الحياة الاجتماعية ، ولهذا تخضع لظروف وعوامل معينة تتأثر بها ، كما أنها تتطوّر كما تتطوّر الكائنات الحية ؛ تولد وتنمو ثم تتوسع ، وتنشأ فيها كلمات

(٣٢) المزهر ٥٠٤/٢ .

(٣٣) معاني القرآن ٤٥٩/١ .

(٣٤) ابو العباس المبرد ، المقتضب ٣٢٦/٢ .

واستعمالات جديدة ، وتُهَجَّر كلمات فتموت وتترك استعمالات واساليب ، كما يحدث في كلماتها تغيير وتحرير بالتدريج لا يفظن اليه الا على المدى الطويل ، وكان الواجب ألا يتسرع النحويون الى تخطئة من خالف القاعدة ، أو أتى بشيْء خاف فيه الكثير الشائع ، بل يعللون كلام المخالف تعليلاً تاريخياً وصفيّاً ، ويقتنعون بوصف الظواهر اللغوية آخذين تطوّر اللغة في تقديراتهم .

تخطيء النحويين للقراء

دفع البصريين ومن سار على مذهبهم من نحاة الاقاليم الاخرى تمسكهم بالقياس النحوي ورغبتهم الشديدة في السير باللغة على وفق قواعد ثابتة وسنن مستقيمة لاتحيد عنها ، الى تحكيمه في القراءات القرآنية أيضاً ؛ إذ اخضعوها لأقيستهم وقواعدهم ، فأخذوا منها ما يتفق وتلك الاصول والقواعد وجعلوا منها حجة ، ولو كانت معدودة في القراءات الشاذة (٣٥) ونبذوا منها مالا يتفق مع اصولهم ولو كانت قراءة سبعية ، فخطأوا قراءات لا يرقى الشك الى صحتها رواية واداء ، قرأ بها قراء كبار ممن اشتهر بالضبط والانتقان والصدق والدراية كالقراء السبعة ، فخطأوا عدة قراءات (٣٦) لحزمة الزيات (ت ١٥٦ هـ) ، اذكر منها قراءته : (واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) (٣٧) بجر الارحام عطفاً على الضمير المجرور بالباء ، حيث خالف ماقرروه من عدم جواز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار ، وجوزوه في ضرورة الشعر .

(٣٥) ينظر ابو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٠٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٥٦٣/٢ ، ٦٥٣ حيث اعتمد البصريون على

القراءات الشاذة في تدعيم اقيستهم ، ورد مذهب الكوفيين .

(٣٦) ينظر علي النوري الصفاقسي ، غيث النفع في القراءات السبع ص ١٨٥ ، والزمخشري ، الكشاف ٢/٣٠٠ .

(٣٧) سورة النساء من الآية ١ .

وهي قراءة لم ينفرد بها حمزة وحده فحسب بل قرأ بها جمع من الصحابة والتابعين كعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس وابراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة السدوسي ومجاهد (٣٨) . وعلى الرغم من ذلك ضعفها اكثر النحويين وخطأوا قارئها (٣٩) . اما المبرد فقد حرم القراءة بها (٤٠) .

وكان الحق يقضي على النحويين بأن لا يترمتوا فيقفوا متصلين ازاء القراءات محكمين قياسهم فيها ، بل يعدلوا شيئاً من اصولهم ومن أقيستهم الضيقة لكي تستوعب تلك القراءات المتصلة اتصالاً وثيقاً بلهجات العرب والمنقولة بسند صحيح عن رسول الله عليه الصلاة والسلام . وبذلك يكون نحوهم اكثر تمثيلاً لواقع اللغة .

وخطأ النحويون نافع بن ابي نعيم (١٩٩ هـ) مقرئ المدينة المنورة في قراءته (معايش) بهمز الياء (٤١) ، حيث قرأ قوله تعالى : (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش) (٤٢) . قال المازني (٤٣) : « فأما قراءة من قرأ من اهل المدينة (معايش) فهمز فانه غلط ، وانما هذه القراءة منسوبة الى نافع ، ولم يكن له علم بالعربية » ، وتبعه المبرد فقال (٤٤) : « من قرأ (معايش) فهمز فانه غلط ، وانما هذه القراءة منسوبة الى نافع ،

-
- (٣٨) تفسير الرازي ١٩٣/٣ ، شرح الأشموني ٤٣٠/٢ .
 (٣٩) ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ٧٨/٣ ، والحريري ، درة الفواص ص ٣٧ ، وتفسير الطبري ٥١٩/٧ ، وتفسير القرطبي ٧/٥ .
 (٤٠) شرح المفصل ٧٨/٣ وينظر المبرد ، الكامل ٣٩/٣ .
 (٤١) غيث النفع في القراءات السبع ص ١٣١ .
 (٤٢) سورة الاعراف من الآية ١ .
 (٤٣) المنصف : شرح تصريف المازني ٣٠٧/١ .
 (٤٤) المقتضب ١٢٣/١ .

ولم يكن له علم بالعربية . مع ان نافعاً لم ينفرد بهذه القراءة ، وانما قرأ بها « الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع ، وابن عامر ، وهؤلاء ثقات لا يقرأون الا بما سمعوا » (٤٥) ، وهم من الفصاحة والضبط والثقة والاتقان والحفظ بمكان .

وكذلك لحّن النحويون عبدالله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨ هـ) في قراءته : (وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قتلُ اولادهم شركائهم) (٤٦) بنصب دال (اولادهم) وخفض همزة (شركائهم) وازضافة (قتل) وهو فاعل في المعنى (٤٧) . فقد خالف في قراءته المستندة الى السند المتين ، والرواية الصحيحة ماقرره النحويون من عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه إلا في ضرورة الشعر ، حيث جوزوا الفصل بالظرف وحرف الجر (٤٨) . قال ابو علي الفارسي (٤٩) : « هذا قبيح في الاستعمال ، ولو عدل عنها [يعني ابن عامر] كان اولى ، لأنهم لم يجزوا الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف ؛ وانما أجازوه في الشعر » . وتبعه تلميذه ابن جنبي حيث جعل الفصل بالظرف وحرف الجر قبيحاً وان كثر في الشعر عند الضرورة (٥٠) .

ومضى النحويون يخطئون هذا القارئ الكبير في قراءته السبعية عبر

(٤٥) ابو حيان ، البحر المحيط ٢٧١/٤ .

(٤٦) سورة الانعام من الآية ١٣٧ .

(٤٧) ابو عمرو الداني ، التيسير في القراءات السبع ص ١٠٧ ، ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ص ٢٦٧ .

(٤٨) ينظر الكتاب ٨٩/١ - ٩٢ ، ٣٤٧/٢ ، والمقتضب ٣٨٦/٤ وشرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣٨٣/١ .

(٤٩) البحر المحيط ٢٣٠/٤ .

(٥٠) الخصائص ٣٩٠/٢ .

العصور ، فقد حمل الرمخشري على هذه القراءة حملة شديدة ، ثم ادعى أن الذي حمل ابن عامر على قراءته انه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء (٥١) . ومعنى قوله انه كان لا يرى القراءة سنة متبعة يأخذ بها الأول عن الآخر ، وانما هي بالرأي والهوى ، ويظهر ان كلام النحويين يوحى بعدم تسليمهم بتواتر القراءات السبع ، وقد صرح بهذا رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) حيث قال (٥٢) : « قراءة ابن عامر ليست بذلك ، ولانسلم تواتر القراءات السبع » . وقال احمد بن حمدان النحوي (٥٣) (ت ٧٨٣ هـ) : « قراءة ابن عامر لاتجوز في العربية ، وهي زلة عالم ، واذا زلّ العالم لم يجز اتباعه » .

اما القراء الذي قال عنه عبدالقادر البغدادي (٥٤) (ت ١٠٩٢ هـ) : « هو الذي فتح ابتداء القدح على قراءة ابن عامر » فقد قال : « وليس قول من قال (مُخْزِفَ وَعَدَّةُ رُسُلِهِ) ولا (زَيْنٌ لكثير من المشركين قتلُ اولادهم شركائهم) بشيء (٥٥) . ورفض قول من جوز هذه القراءة مستنداً الى شاهد نحوي بقوله : « وليس قول من قال : إنما ارادوا مثل قول الشاعر :

فزججبتها متمكناً زجّ القلوص أبي مزادة

-
- (٥١) ينظر الكشف ٤٣/٢ .
 (٥٢) شرح الرضي على الكافية ٢٧١/١ .
 (٥٣) تفسير القرطبي ٩٢/٧ . هو احمد بن حمدان بن احمد الاذري ، فقيه شافعي . ولد بأذرعات الشام وتفقّه بالقاهرة وتوفي في حلب (الاعلام ١١٧/١) .
 (٥٤) خزانة الادب ٢٥٤/٢ .
 (٥٥) معاني القرآن ٨١/٢ .

بشيء وهذا ما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية (٥٦) . وقد خطأ ذلك وجعل صوابه : زج القلوص ابو مزادة (٥٧)

إن الفراء الكوفي وان كان قد شارك البصريين في تخطيء العرب والقراء لتأثره باصولهم الا أن جمهور الكوفيين لم يردّوا قراءة او يخطئوا قارئاً ، فقد قبلوا جميع القراءات سبعة كانت او غير سبعة واعتدّوا بها واتخذوا منها حجة في قواعدهم النحوية .

لا يحق لأي نحوي تخطيء أية قراءة لم توافق قياسه ، فالقارئ عندما يقرأ بقراءة مخالفة للقياس النحوي لم يأت بها من عند نفسه ، وإنما يتلقاها تلقياً وتلقيناً متصلاً سندها برسول الله عليه الصلاة والسلام ، فالقراءة سنة متبعة يأخذها الأول عن الآخر « وليس من شك في أن القراءات تمثل منهجاً في النقل لا يصل الى وثاقته علم آخر مهما يكن حتى منهج حديث » (٥٨) وذلك لما اشتهر به القراء من ضبط في التلقّي والعرض ، وعناية فائقة في الأداء ، فلم يكتفوا بالسماع طريقاً لأخذ القراءة فحسب وانما اشترطوا تلقّيها عن الشيوخ وعرضها عليهم ، وبذا يتم ضبطها على أحسن الوجوه وأكملها ، فربّ سامع حرف لا يستطيع تأدية نطقه على الوجه الصحيح ولهذا قالوا : « إنّ التحديث بالقراءة يفيد ثبوتها ولا يبيح القراءة بها ، بخلاف القراءة فانه يفيد الثبوت وإباحة القراءة بها ، ولهذا نجدهم يجمعون بين التحديث والقراءة ، فيقول من تعرّض منهم لاثبات القراءة : حدّثني فلان بقراءته لفلان ، ثم يقول : وقرأت بها القرآن كلّهُ على فلان » (٥٩) . وفي

(٥٦) معاني القرآن ٢ / ٣٥٨ .

(٥٧) معاني القرآن ٢ / ٨٢ .

(٥٨) د . عبدة الراجحي ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١ .

(٥٩) غيث النفع ص ٣١٥ .

هذا مافيه من حرص زائد على النقل الصحيح واحكام للضبط ما بعده من إحكام ، كما أن القراءات القرآنية مرآة صادقة لما كانت عليه ألسنة العرب قبل الاسلام ، فلا يستطيع اي باحث أن يتعرض للهجات العربية دون الاستعانة بالقراءات ، يضاف الى ذلك أن آية قراءة جعلها النحاة خطأ وجد لها وجه سائغ في العربية ، وليس أدل على ذلك من قراءة نافع (معاش) بهمز الياء ، تلك القراءة التي مرّ بنا تخطيء النحويين من قرأ بها جوزها آخرون ، فقد حكى ابو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) - من البصريين - جوازها (٦٠) ، وجوزها الفراء - من الكوفيين - ووجهها عربية « بقوله وربما همزت العرب هذا وشبهه ، يتوهمون انها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدد الحروف ، وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام » (٦١) . وقد ذكر ابن خالويه ان « من العرب من يهمز مالا يهمز تشبيهاً بما يهمز » (٦٢) ومما همزته العرب وليس أصله الهمز : قولهم استلأت الحجر ، وانما هو من السّلام ، وهي الحجارة ، وكان الاصل : استلمت . وقالوا : حلأت السويق ، وانما هو من الحلاوة ، وقالوا : لبأت بالحجّ وأصله : لبّيت (٦٣) . وقد فصل ابن جنّي القول في هذا اذ قال : « من الهمز ماجاء من غير أصل له ولا ابدال دعا قياس اليه وهو كثير . منه قولهم : مصائب ، وهذا ممالا ينبغي همزه في وجه من القياس ، وذلك أن مصيبة مفعلة ، واصحابها مصوبة ، فعينها كما ترى متحركة في الأصل فاذا احتيج الى حركتها في الجمع حصلت الحركة ، وقياسه مصاوب . . . ومثله قراءة اهل

-
- (٦٠) ينظر ابو العلاء المعري ، رسالة الملائكة ص ١٧٥ .
 (٦١) معاني القرآن ٣٧٣/١ - ٣٧٤ .
 (٦٢) اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٨٥ .
 (٦٣) ابن السكيت ، اصلاح المنطق ص ١٥٧ - ١٥٨ .

المدينة : « معائش » بالهز (٦٣) .

وهكذا شأن القراءات الاخرى التي خطأ النحويون قارئها ، فان نحن أنعمنا نظرنا فيها وجدناها لم تخرج عن كلام العرب في شيء ، لأن القراء كانوا يتوخون سلامة اللغة ويحرصون عليها كحرص النحاة بل أشد حرصاً ، ولهذا جاء القراءات السبع بل العشر — كما قال العلماء — ثابتة وموافقة قواعد العربية (٦٤) . (وأدل دليل على صحة قولنا هو ما صنعه ابن خالويه إذ صنف كتابه (الحجة في القراءات السبع) وبين فيه حجة قراءة كل قارئ خالف القياس في قراءته ، كما أظهر وجهها الصحيح في العربية ، ولهذا لا تقر تخطئة النحويين للقراء أولاً ، ثم ندعو الى اتخاذ القراءات الصحيحة مقياساً تقاس به قواعد النحو « فان صحة القياس على ما ترد به القراءات الصحيحة مخالفاً لما اشتهر في كلام العرب زيادة في أساليب القول ، وفتحاً لطرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته » (٦٥) .

تخطيء النحويين للشعراء

إذا كان النحويون قد خطأوا طائفة من العرب في كلامهم ، كما خطأوا القراء في قراءاتهم المستندة الى السند المتين الصحيح والمشافهة والتلقين حين لم تتفق وتلك القواعد ، فمن الطبيعي ان تكون حملتهم على الشعراء أشد وأعتى ، ذلك أن الشاعر مقيّد بالوزن ومراعاة شروط القافية ، وهو في سبيل ذلك قد يأتي بما يخالف الكلام المألوف ، وقد بدت بوادر تلك الحملة على الشعراء بصورة مبكرة في تاريخ النحو . وربما كان عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي أول نحوي فتح باب تخطيء العرب في لغتهم ، فسار على نهجه من جاء بعده من النحويين ، فقد كان من تصديه الكثير للفرزدق وملاحاته له ماجعل الشاعر

(٦٤) حمزة فتح الله ، المواهب الفتحة ٨٧/٢ .

(٦٥) عبدالوهاب حمودة ، القراءات واللهجات ص ١٤٩ .

يعاكسه ويأتي بأساليب مخالفة للشائع المألوف على طرفي نقيض ، من ذلك مثلاً قوله :

وعضّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع

من القوم إلا مسحاً أو مجلفاً

فقد عطف مرفوعاً على منصوب ، وحينما سأله ابن ابي اسحاق : علام رفعت مجلف ؟

قال الفرزدق : على مايسوؤك وينوؤك (٦٦) .

ولما اكثر الحضرمي من الرد على الفرزدق والتعنت له قال : « والله لأهجوّنك بيت يكون (شاهداً) على ألسنة النحويين أبداً ، فهجاه الفرزدق بهذا البيت :

فلو كان عبد الله مولى هجوته

ولكن عبد الله مولى مواليا (٦٧)

فلم يلتفت ابن ابي اسحاق لهذا الهجاء المشين، وانما رمى الشاعر بما كان قبيحاً عند العرب وهو اللحن، حيث كان عندهم من العيوب، بل من الذنوب، فقد ردّ على هجائه قائلاً : ولقد لحت أيضاً في قولك : (مولى مواليا) وكان ينبغي أن تقول :

(٦٦) أبو البركات الانباري ، نزهة الالباء ص ١١ - ١٢ .

(٦٧) أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين ص ١٢ ، أبو سعيد السيرافي ، اخبار النحويين البصريين ص ٢١ . وكان ابن ابي اسحاق مولى آل الحضرمي ، وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف ، والحليف عند العرب مولى .

مولي موالٍ (٦٨) ولقد أصبح بيت الفرزدق - كما أراد - شاهداً نحويّاً ، وهو من شواهد أقدم كتاب نحو وصل إلينا واعني به كتاب سيويه ، حيث استشهد به سيويه على اجراء (موالٍ) على الأصل ضرورة (٦٩) . كذلك استشهد به المبرد على الغرض نفسه (٧٠) .

ثم تداوله النحويون بعد ذلك في كتبهم النحوية في باب الممنوع من الصرف . وهكذا فتح الحضرمي باب تخطيء الشعراء والعرب في لغتهم ، وقد تأثر به تلميذه عيسى بن عمر الثقفي الى درجة انه تناول بعض الشعراء الجاهليين بالخطأ كالنابغة الذبياني ، وهو في الطبقة الاولى من فحول الشعراء الجاهليين إذ عدّه ابن سلام ثاني الفحول (٧١) ، وكان عيسى يقول : « أساء النابغة في قوله حيث يقول :

فَبَتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي ضَيْلَةً

من الرُقش في انبايها السُمُّ نَاقِعٌ

ويقول : إن الصحيح أن يكون موضعها (ناقعاً) (٧٢) . وهكذا صار تلحين الشعراء حتى الجاهليين منهم شيئاً يسيراً لكل نحوي يريد أن يبرز مهارته في صناعة الإعراب « فيتبع ما في اشعار الجاهليين الأوائل من لحن وغلط وإحالة وفساد معنى ، حتى قال البردخت (٧٣) لبعض النحويين :

(٦٨) نزهة الالباء ص ١١ . (٦٩) ينظر الكتاب ٥٨/٢ .

(٧٠) المقتضب ١٤٣/١ .

(٧١) ينظر ابن سلام الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ص ٤٣ .

(٧٢) طبقات فحول الشعراء ص ١٢ - ١٣ .

(٧٣) البردخت : معناه الفارغ بالفارسية ، وهو الشاعر علي بن خالد الضبي ، احد بني السيد بن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة (الشعر والشعراء

٧١٦/٢) .

لقد كان في عينيك يا حفص شاغل
وأنف كمثل العود مما تتبع
تتبع لحناً في كلام مرقش
وخلقك مبني على اللحن أحمع
فعيناك اقواء وأنفك مكفأ

ووجهك إبطاء فانت المرقع (٧٤)

ولم يكن لعبسي الحق في تلحين النابعة ، لأن الشاعر كان دقيق الحس بلغته ، كما كان يدرك أن (الإعراب) بهذه اللغة قد أعطى المتكلم بها حق التقديم والتأخير ، فقوله (نافع) صفة لضئيلة ، وقد اراد (ضئيلة نافع في انيابها السم) ، ثم أخرج الصفة الى مكان القافية ، لأنها - وهي مرفوعة - لا تكون الا صفة موافقة لموصوفها اينما انتقل بها ترتيب الكلم المنظوم (٧٥) .
تمسك النحويون بصواب ما ذهبوا اليه ، وتخطيط ما عداه ، ولو ورد له من الشواهد العربية ، بل لو كان المتكلم عربياً يحتاج بكلامه ، وقد خطأ الاصمعي (ت ٢١٦ هـ) ابن قيس الرقيات في ابيات من شعره منها : انه لم يصرف (مصعباً) في قوله :

ومصعب حين جد الأ مر أكثرها وأطيها (٧٦)

ومنها قوله في الندبة :

تبكيهم أسماء مغولة وتقول ليلى : وارزيت (٧٧)

وكان يرى ان يقول : وارزيتاه ، كما تقول : واعمته وأخاه كما خطأ الكميت الاسدي بقوله :

(٧٤) القاضي علي الجرجاني ، الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٩ .

(٧٥) عباس العقاد ، اللغة الشاعرة ص ٢١ .

(٧٦) المرزباني ، الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ص ١٨٦ .

(٧٧) ابو المحاسن اليفموري ، نور القبس ص ٣٤ .

أرعدُ وأبرقُ يايز يدُ فما وعيدُك لي بضائرُ
وزعم ان البيت الذي يروى للمهلhel مصنوع محدث وذلك قوله :
أنبضوا معجسَ القسي وأرعد

نا كما تُبرق الفحولُ الفحولاً

وبقي الأصمعي مصراً على رأيه ، على الرغم من ادعاء أبي زيد الانصاري
(ت ٢١٥ هـ) انه سمعه من العرب الفصحاء ، وتأييد اعرابي بدوي فصيح
من ابي بكر بن كلاب لأبي زيد فيما ذهب اليه ، وبيت آخر لرجل من بني
كنانة :

إذا جاوزت من ذات عرق ثنية

فقل لأبي قابوس ماشئت فارعدِ (٧٨)

اشتدت الخصومة بين علماء العربية من جهة وبين الشعراء من الجهة
الآخري ، فكان هؤلاء يستخدمون الهجاء وسيلة للدفاع والرد على تخطي
العلماء لهم ، والنحاة مستمرون بتخطي الشعراء يصلحون الهجاء ويلحنونهم
فيه ، كما مرّ بنا من تصحيح ابن ابي اسحاق هجاء الفرزدق له . وقد وقع ما
يشبه هذا بعد حين بين الشاعر عبد الصمد بن المعذل وبين المازني ، وكان
ابن المعذل قد وجد من شيء كان أنكره المازني ، أو كلام تكلم به فيه ، فقال
يهجوه وأفحش في الهجاء ، وآخر الشعر قوله :

فاطو حديثي دونه أن يبلغه

همتُ أعلو رأسه فأدمغه

فبلغ ذلك المازني فلم يلتفت لهجائه وانما قال : « قولوا لهذا الجاهل : بم »

نصبت (فأدمغته) ؟ لو لزمت مجالسه اهل العلم كان أعود عليك » . (٧٩)
وقد هجا عمّار الكلبي النحويين ، لأنهم عابوا عليه بيتاً من شعره ، فامتعض
لذلك وقال :

ماذا لقينا من المستعربين ومن
قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا
إن قلتُ قافية بكرةً يكون بها
بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا لحنّت ، وهذا ليس منتصباً
وذاك خفضٌ وهذا ليس يرتفعُ
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم
وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كان قولي مشروحاً لكم فخذوا
ماتعرفون ، ومالم تعرفوا فدعوا (٨٠)

إن المتتبع لتاريخ النحو في القرن الثاني وما بعده يلاحظ أن الشعراء الإسلاميين
امثال الفرزدق وذي الرمة والكميت والطرماح وابن قيس الرقيّات
تعرّضوا الى نقد قسم من اللغويين والنحويين ، إذ لحنوهم ودعوا الى ترك
الاستشهاد بشعرهم وعدم جعله حجة في النحو ، ولكن لو انصف النحويون
لرأوا أن أدب هؤلاء الشعراء أدب عربي خالص يجري على ما جرى عليه
الأدب العربي القديم في اغراضه وصوره واوزانه ، مع تطورات اقتضتها
طبيعة الظروف ، وهم شعراء ، وما يقولونه شعراً يخضع لقيود الوزن وشروط

(٧٩) ينظر اخبار النحويين البصريين ص ٦٣ - ٦٥ والقفطي ، انباه الرواة ص
٣٢٩ .

(٨٠) الخصائص ٢٣٩/١ - ٢٤٠ ، انباه الرواة ٤٢/٢ - ٤٣ .

القافية ، ولهذا ابيح لهم انواع من الضرورات الشعرية لم تبح لهم في سعة الكلام ، والنحويون الكبار يعرفون هذا ، قال سيبويه : « يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام » (٨١) ، فعندما يعترضهم الوزن تراهم يأتون - احياناً - بغير المؤلف من الكلام في سبيل المحافظة على الوزن ومراعاة شروط القافية ، فليس لنحوي أو لغوي أن يخطئهم ويعدّهم جاهلين بأمور اللغة ، فقد عاشوا في زمن الفصاحة وهم فصحاء ، وشعرهم حجة في النحو واللغة ، فماذا يتبغي بعض النحويين من الشعراء اكثر من ذلك ، والشعر موطن الضرورات كما قلت آنفاً ؟ .

اسباب ظاهرة تخطيء العرب :

ان تخطئة النحويين للعرب في لغتهم ظاهرة واضحة في النحو وقد أدّت الى التضيق على اللغة والإخلال بقواعدها ، فما هي أسبابها وجذورها ؟ من هذه الأسباب ما ذكرناه عن إفراط قسم كبير من النحويين في القياس والتعليل ، مما جعلهم لايهتمون بكل ما يسمعونه الا اذا اتفق مع قواعدهم واصولهم ، ولهذا لجأوا الى التقدير والتأويل ليستقيم النص مع القاعدة ، واللغة - كما رأينا - لا تخضع دائماً للقياس ، لأن لها منطقها الخاص ، فلذا بقيت كثرة كاثرة من النصوص لم تخضع للقاعدة ولا تقبل تأويلاً ولا تقديرًا ، فلجأ النحويون الى تخطيء قائلها من العرب كما مرّ بنا ، ولهذا لا اوافق الاستاذ سعيد الافغاني في تحبيذه مافعله البصريون بقوله (٨٢) : « وهم الذين امعنوا في احوال الكلام العربي ، واستنبطوا علله ، وحكموا فيها المنطق والعقل حتى جاءت قواعدهم في القياس والنحو الذي بني عليه متماسكة ومتناسقة في الجملة ، ولا بد في كل تنسيق من تشذيب يخرج بعض التواء من

(٨١) الكتاب ١/ ٨ .

(٨٢) من تاريخ النحو ٧٠ - ٧١ .

الهيكل المشذب » وتابعه الدكتور شوقي ضيف بقوله (٨٣) : « توسعوا في القياس والتعليل ، إذ طلبوا لكل قاعدة علة . ولم يكتفوا بالعلة التي هي وراء الحكم فقد التمسوا عللاً وراءها . وقانون القياس عام ، وظلاله مهيمنة على كل القواعد الى أقصى حد بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذاً ، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على القاعدة ما لم يسمع عن الغرب ويحمل عليها حملاً ، فهي المعيار المحكم السديد » . أهذه طريقة صحيحة في دراسة النحو ؟ يجوز لنا ان نضع قولاً لم تقله العرب محكمين القياس ، ونخطيء قولاً قالته العرب أو قراءة مشهوداً بصحتها سنداً وتأدية وندعي ان هذه هي الدراسة الحقة في النحو ؟ .

ومن اسبابها أن استقراء اللغويين والنحويين للغة كان ناقصاً ، ولا سيما استقراء البصريين إذ حصروا سماعهم في قبائل معينة عدوها فصيحة ، كقبيلة قيس وتميم واسد وهذيل وقريش . ومن أدلة نقص استقراءهم — وهي كثيرة — ما روي عن ابي زيد الانصاري انه قال : « سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول : شأبة ودأبة » (٨٤) .

ومن ذلك ما نقله ابو اسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة : أن امام العربية سيويه يجعل من شواذ التعجب : (ما أمقته !) و (ما أفقره !) بناء منه ان العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من المقت والفقر . ثم ذكر الشاطبي : « أن جماعة من ائمة اللغة أثبتوا استعمال العرب للفعل الثلاثي من المقت والفقر ، وخفي ذلك على سيويه ، وقال : ولا حجة في قول من خفي

(٨٣) المدارس النحوية ص ٢٠ .

(٨٤) ابن جني ، سر صناعة الاعراب ٨٢/١ .

عليه مظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة مقبولة » (٨٥) .

ومن ذلك أيضاً مقاله الكسائي في كتاب (ماتلحن فيه العوام) (٨٦) : « تقول : شكرت لك ، ونصحت لك ، ولا يقال : شكرتك ونصحتك ، وقد نصح فلان لفلان وشكر له . هذا كلام العرب — قال الله تعالى : (واشكروا لي ولا تكفرون) (٨٧) (ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم) (٨٨) . وقد عجب كيف فات الكسائي — وهو احد القراء السبعة — قوله تعالى : (قال رب أوزعني ان أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ) (٨٩) . وان الفعل شكر ونصح يتعديان بنفسيهما وبالحرّف . جاء في اللسان (٩٠) : « شكره وشكر له يشكر شكراً وشكوراً وشكراناً . قال ابو نخيلة

شكرتك ، إنّ الشكر حبل من التقى

وما كل من أوليته نعمة يقضي

وحكى اللحياني : « شكرت الله وشكرت لله . وجاء فيه : « النصح : نقيض الغش مشتق منه . نصحه وله نصحاً ونصيحة . . . وهو باللام أفصح » (٩١) ومن ذلك أيضاً نص في (الكتاب) (٩٢) اشار اليه الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة (٩٣) يمنع الخليل بمقتضاه وقوع (كل) المضافة الى النكرة مفعولاً به . قال : « أكلت شاة كل شاة حسن ، وأكلت كل شاة

(٨٥) محمد الخضر حسين ، القياس في اللغة العربية ص ٧٢ — ٧٣ .

(٨٦) ص ٢٥ .

(٨٧) سورة البقرة من الآية ١٢٥ .

(٨٨) سورة هود من الآية ٣٤ .

(٨٩) سورة النحل من الآية ١٩ والاحقاف من الآية ١٥ .

(٩٠) ٤٢٣/٤ (شكر) .

(٩١) لسان العرب ٦١٥/٢ (نصح) .

(٩٢) الكتاب ٢٧٤/١ .

(٩٣) و (٩٤) فهارس كتاب سيبويه ص ١٩ — ٢٠ .

ضعيف ، لأنهم لا يعمّون هكذا فيما زعم الخليل «ولست ادري كيف فات على الخليل وسيويه ذلك ، ألم يطلعا على القرآن الكريم ويستقريا آياته ؟ فان مامنعه قد جاء كثيراً في كلام العرب وفي القرآن جاء (كل) المضافة للنكرة مفعولاً به في ستة وعشرين موضعاً كما ذكر الدكتور عضيمة (٩٤) وفي سورة الانعام وحدها هذه المواضع : (وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها) (٩٥) و (وسع ربي كلّ شيء علماً) (٩٦) و (حشرنا عليهم كلّ شيء قبلاً) (٩٧) و (خلق كلّ شيء) (٩٨) و (على الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) (٩٩) .

وكان تشدهم في السماع وتضييقهم من رقعة مناطقه سبب نقص استقرارهم وقد دفعهم الى ذلك غيرتهم على اللغة وحبهم الجمل لها ، ورغبتهم في أن تسير على سنن مستقيمة لاتحيد عنها ، فانصبّ (اهتمامهم على الفصيحة الذي حددوه بالكثير الشائع على الألسنة ، فكان أن منعوا تعبيرات فصيحة وأساليب صحيحة ظنوها لحناً أو غير فصيحة فأنكروا صدورها من العرب لأنهم لم يطلعوا عليها في سماعهم ، وكان منهم من ينكر هذا التسرع الى رمي العربي بالخطأ اذا ورد عنه مخالفاً لما عليه الجمهور ، يقول ابن جني (١٠٠) : « اذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي ، وفيما جاء به ، فان كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان مأورده مما يقبله القياس ، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الانسان فان الاولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساد . فان قيل : فمن اين ذلك له وليس مسوغاً أن

(٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩) سورة الانعام الآيات ٢٥ و ٨٠ و ١١١ و ١٠١ و ١٤٦ . على التوالي .

(١٠٠) الخصائص ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ .

يرتجل لغة لنفسه ؟ قيل : قد يمكن ان يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة قد طال عهدا وعفا رسمها وتأبدت معالمها » .

اما الكوفيون فقد وسّعوا من رقعة سماعهم ولم يضيقوا على العربية ، فقد سمع أئمتهم من المناطق التي سمع منها البصريون كما سمعوا من مناطق اخرى لم يسمع منها البصريون اذ لم يعدوا أهلها حجة في كلامهم ، ولم يعتدوا بفصاحة أهلها . فقد اهتم الكوفيون بالسماع كثيراً ، فهم اكثر احتراماً لما ورد عن العرب ، ولذا « كانوا أقرب الى الانصاف العلمي التاريخي ، اذ كانوا يرون ان العرب اولى وأحق بلغتهم ، فلهم أن يسلكوا في التعبير ماتهما لهم من وسائل ، وأن يكتفوا لهجاتهم طبقاً لما تقضي به نوااميس الاختلاف القبلي وما يتبعه من عوامل مادية ومعنوية تختلف بسببها ألسنتهم ، وعلى اللغويين ان يسجلوا ذلك ويجمعه اذا حرصوا على التعرف الى العربية المطلقة ، كما أن على النحويين أن يتبعوا ذلك كله ويحصوه بضوابطهم ومقاييسهم (١٠١) ولذلك لم نسمع عنهم تخطيء العرب في لغتهم الا ما كان من الفراء فانه شارك البصريين بتخطيء العرب والقراء ، وهذا لا يؤثر في الخط العام الذي سار عليه جمهور الكوفيين في دراساتهم النحوية .

ومن اسباب ظاهرة تخطيء العرب أيضاً توخّي بعض العلماء البصريين الأفصح من اللغات والغاء ماسواها كما كان الأصمعي يفعل . من ذلك مثلاً إنكاره ان يقال (زوجتي) وانما يقال (زوجي) مستشهداً بقوله تعالى : (أمسك عليك زوجك) (١٠٢) ، ولم يعتد بقول ذي الرمة :

(١٠١) في اللهجات العربية واصول اختلافها ، د. عبد الحليم النجار بحث نشر في مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، المجلد ١٥ ج ١ سنة ١٩٥٣ م ص ٤٨ .

(١٠٢) سورة الاحزاب من الآية ٣٧ .

أذو زوجة في المصر ام ذو خصومة

أراك لها بالبصرة اليوم ثاويا

لأن الأصمعي لا يعد ذا الرمة حجة في اللغة والنحو ، لتحضره - كما يزعم -
ولما قرىء عليه شعر لعبادة بن الطبيب وهو من الشعراء المحتج بشعرهم :
فبكى بناتي شجوهنّ وزوجتي

والطامعون إليّ ثمّ تصدّعوا

لم ينكره ؛ ولكنه أصرّ على قوله (١٠٣) . وقول الفراء يؤيد مذهبنا اليه من
توخي بعض العلماء البصريين الأفصح من اللغات وترك ما سواها وتخطىء
قائلها ، بقوله : « الزوج يقع على المرأة والرجل ، هذا قول اهل الحجاز . قال
الله تعالى : (امسك عليك زوجك) .

واهل نجد يقولون : (زوجة ، وهو اكثر من زوج ، والأول أفصح عند
العلماء) (١٠٤) .

وقد ردّ صاحب التنبيهات (١٠٥) على تخطىء الأصمعي قول من قال
(زوجة) بأن فصحاء العرب يقولون زوج وزوجة ، فمن قال ذلك : الشماخ
والعجاج والفرزدق وذو الرمة وذكر شاهداً لكل منهم ، وقال : انشد ابو
عمرو :

(وزوجة كثيرة السيّات)

قلت : والصحيح انهما لغتان و (زوج) أفصح لأنها لغة القرآن الكريم ، وهذا
مادفع الأصمعي الى الأخذ بها وتغليب ما سواها وعدم قبولها حتى لو صدرت
من الفصحاء .

(١٠٣) ينظر الخصائص ٢٩٥/٣ .

(١٠٤) الفراء ، المذكر والمؤنث ص ٢٦ .

(١٠٥) علي بن حمزة البصري ، كتاب التنبيهات على اغاليط الرواة ص ٢٠٥ -

وربما كان من أسباب ظاهرة تخطيء العرب نزعة حقد عليهم ، فقد ذكر ابن سلام عن يونس ان ابن ابي اسحاق وعيسى بن عمر كانا يطعنان على العرب (١٠٦) . ورائحة الحقد تشمّ مما رواه الأصمعي عن عثمان البتيّ النحوي وكان يسمى عثمان العربي لفصاحته ، فسمعه ابن ابي اسحقا ينشد :

كورهاء مشني اليها حليلها

فقال : اخطأ عربكم ، وانما هو مشنوء (١٠٧) ، ويظهر انه « كان مولعاً ، لكونه من الموالي ، بالعثور على شيء في لغة البدويين يتناوله بالنقد والتصحيح » (١٠٨) ، والا فهني لغتان : « حكى علي بن حازم اللحياني (ت ٢٢٠ هـ) : رجل مشني ومشنو أي مبغض لغة في مشنوء ، وانشد :

ألا يا غرابَ البينِ ممّ تصيحُ

فصوتكَ مشنؤُ اليّ قبيحُ (١٠٩)

وربّ سائل يسأل : هل كان ائمة العربية الذين خطأوا العرب يراعون القواعد التي وضعوها ولا يلحنون ؟ جوابه فيما روي عن ابن ابي اسحاق انه كان يلحن (١١٠) ، وكان القراء يلحن اذا رجع الى الطبع ولم يتحفظ (١١١) . وان نظرة واحدة الى اساليبهم تلقى الضوء على أنهم خالفوا مقررره . من

(١٠٦) اخبار النحويين البصريين ص ٢٢ ، نزهة الالباء ص ١١٠ .

(١٠٧) ابو احمد العسكري ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٩٠/١ .

(١٠٨) يوهان فك ، العربية ص ٤٧ .

(١٠٩) لسان العرب ٤٤٤/١٤ (شنا) .

(١١٠) ينظر ابو بكر الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ٤٢ .

(١١١) ينظر المصدر نفسه ص ١٤٣ .

ذلك مثلاً قول ابن جني (١١٢) : « إن القياس مقتضى لصحة لغة الكافة ، وقد خالف القاعدة ، وهو من أئمة العربية البارزين . قال عبداللطيف البغدادي (١١٣) (ت ٦٢٩ هـ) : « تقول جاءني غيرك ولا تدخل عليه الألف واللام ، ومنه حضر الناس كافة ولا تنقل الكافة » . وقال ابو البركات الانباري (١١٤) : « فأما الخمسة أمثلة فمنهم من ذهب . . . » . وهذا التعبير غير جائز عند النحويين جميعاً ، والصواب ان يقال : فأما خمسة الأمثلة . ومثل ذلك كثير .

أرأيت كيف خالفوا قواعدهم وأصولهم التي وضعوها هم أنفسهم فيما عابوا به غيرهم من العرب ؟ وربما يبرّر سلوكهم هذا ما ذكره ابن خلدون (١١٥) من « أن ملكة اللسان غير صناعة العربية » ثم يبيّن السبب : « بأن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة ، فهو علم بكيفية ، وانما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً ولا يحكمها عملاً » ، يؤيد هذا ماروي عن ابن خالويه انه قال له رجل يوماً : « اريد ان أتعلّم من العربية ما أقيم به لساني ، فقال له ابن خالويه : أنا منذ خمسين سنة اعلم النحو ما تعلّمت ما أقيم به لساني » (١١٦) .

وخلاصة القول : إن أئمة العربية لم يلتزموا بالترتيب الطبيعي الذي يقتضيه البحث العلمي من حيث النظر والملاحظة والملاحظة ، ثم استنتاج القواعد من الأساليب المستعملة فعلاً ، فلم ينظروا الى ان اللغة ظاهرة اجتماعية ، ولكنهم أفرطوا في تطبيق المنهج الفلسفي والمنطقي الذي يهتم بتقسيمات

(١١٢) الخصائص ١٤/٢ .

(١١٣) ذيل فصيح ثعلب ص ١١٤ .

(١١٤) الانصاف ٣٩/١ .

(١١٥) مقدمة ابن خلدون ص ٥٦٠ .

(١١٦) بنية الوعاة ٥٢٩/٥ .

منطقية نظرية لها كثير من الفروع .

ولهذا جاءت قواعدهم ضيقة لم تستوعب كلام العرب كله ، فلجأ النحاة الى شتى الطرق لكي يردّوا ماخرج عن القاعدة اليها كالتأويل والحذف والتقدير والحمل على الشذوذ والحمل على الضرورة ان كان النص شعراً ، وان لم يخضع النص للقاعدة بعد كل هذه المحاولة يرفض ، ويُخَطِّأُ قائله ، ولو كان عربياً فصيحاً من عليا تميم وسفلى قيس ، او في الذؤابة من قريش . وهذا ليس من الدراسة الصحيحة للغة في شيء : فالنحو في حاجة الى اصلاح ، وسبيل ذلك ان ننحو به نحو كلام العرب ونحو اساليبهم وخير كلام العرب وأفصحه وأبينه واوضحه كتاب الله الموثوق به كل الثقة (لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه) فنتخذ المصداق الاول في دراستنا النحوية ، ثم قراءاته الصحيحة وحديث رسول الله عليه الصلاة والسلام وكلام العرب الثري وشعرهم القديم الخالي من الضرورة ، فمتى تكون لدينا الجرأة في الاقدام على تحرير النحو من جموده ، فنعيد اليه نضارته ونجعله وسيلة فعالة في خدمة اللغة ومتكلميهما ؟ والله يهدي الى أهدي السبل واقومها . وآخر دعواي أن الحمد لله ربّ العالمين .



الفهرست

الصفحة

اللواء الركن محمود شيت خطاب

ابو موسى الاشعري ٣

الدكتور نوري حمودي القيسي

مدرس بن ربيعي الاسدي ٥٣

الاستاذ ميخائيل عواد

مصطلحات حضارية في التراث العربي ٩١

الدكتور محمد جابر فياض

الكناية ١١٩

الدكتور حاتم صالح الضامن (تحقيق)

كتاب الفرق (لابي حاتم السجستاني) ٢٠٦

الدكتور حسام سعيد النعيمي

التحول والثبات في اصوات العربية ٢٦١

الدكتور عبدالجبار علوان النائلة

ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء ٣٠٣

مجلة المجمع العلمي العراقي

اتشنت سنة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م

تصدر اربعة اجزاء في السنة

سعر النسخة دينار ونصف
وتضاف اليها اجرة البريد

★ ★ ★

توجه الرسائل والبحوث الى الامين العام للمجمع

- البحوث والمصطلحات التي ينشرها الكتاب في هذه المجلة تعبر عن آرائهم الشخصية .
- البحوث والمقالات التي لا تنشر ، لا ترد الى اصحابها .

(العنوان : بغداد / الوزيرية / ص.ب. ٤٠٢٣)

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٦٧٦ لسنة ١٩٨٦

JOURNAL of the IRAQ ACADEMY

VOLUME 37

Part (1)



PUBLISHED BY
THE IRAQ ACADEMY

BAGHDAD

1 9 8 6